مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٧) ، العدد (٣) ، ص ص ٩٩١-١٠٣٨، (رجب ١٤٣٥هـ/ أبريل ٢٠١٤)

الشاهد النحوي في شعر جرير كما تناوله النحاة

د. زياد محمد سلمان أبو سمّور
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة طيبة،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بينبع، ص. ب. ٨٣

ملخص البحث. الشاهد النحوي في شعر جرير كما تناوله النحاة

يعد جرير واحداً من أبرز شعراء العصر الأموي وأغزرهم إنتاجاً، الأمر الذي جعل القدماء يلتفتون إليه شاعراً مجيداً يقدمونه على كثير من معاصريه ومجادليه كالفرزدق والأخطل التغلبي وغيرهما، كما نال شعره عناية كثير من النقاد والأدباء، فعكفوا على دراسة شعره وتحليله من أجل الكشف عن عالمه الشعري الخاص، وإبراز شخصيته الأدبية والفنية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي تحاول أن تسلط الضوء على أبرز القضايا التي وردت في شعره وتلقاها النحاة من بعده بالدراسة والتحليل. حيث سيقف البحث على محاور خمسة أساسية تتمثل في نظام الجملة، الإعراب، الضرورة الشعرية في النحو، لغة تميم والنحو، والتذكير والتأنيث.

تمهيد

يعد جرير بن عطية الخطفي (٣٣ - ١١٤هـ) [١] من أبرز شعراء المثلث الأموي، الذين عاشوا في عصر الاحتجاج؛ وشغلوا الحياة الأدبية آنذاك بما سمي بالنقائض، وعُدَّ شعره رافدًا مدرارًا من روافد اللغة العربية، وهو شاعر فحل من فحول شعراء العصر الأموي، وقد أجمعت العلماء أنَّه ليس في شعراء بني أمية مثل ثلاثة: جرير والفرزدق والأخطل [٢]، وشبهه بعض الباحثين بالأعشى في العصر الجاهلي [٣].

وتبرز قيمة شعره في آثاره التي تركها لنا من الديوان أو نقائضه والفرزدق، وكذلك كتب الأدب واللغة والثقافة التي احتوت على كثير من شعره، وقد كشفت لنا آثاره تميزه بمعرفة ألفاظ اللغة، وتمكنه من حشد قدر هائل من هذه الألفاظ الجزلة ذات الدلالات العميقة في اللغة والشعر، وكان شعره شديد الوقع على نفوس الشعراء فكان الفرزدق يتضور إذا أنشد جرير، [٤] لذا حظي جرير باهتمام النحاة والنقاد على مر العصور، فاستمدوا من شعره الشواهد النحوية واللغوية؛ ليبنوا عليها قواعدهم ويحاجوا بها من يخالفهم فيما ذهبوا إليه، لهذا كله نجد أنَّ شعر جرير كان من أكثر الأشعار تعرضا لنقد النحاة [٥]، حتى انسحب هذا النقد على جرير نفسه، الأمر الذي جعل علاقته بهم تتخذ طابع العداء الصريح، ونرى هذا النقد النحوي واضحًا ومبثوثًا

---

(١) ينظر الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، **الأغاني**، ج ٨/٥، والبغدادي، عبد القادر عمر، **خزانة الأدب** ج١/٧٥

(٢) ينظر ابن خلكان، أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج١/٣٢١والبغدادي، **الخزانة**، ١/٧٥

(٣) ينظر الأصفهاني، **الأغاني**، ج ٨/ ٦، البغدادي، **الخزانة**، ١/٧٥

(٤) ينظر ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، ص ٣٧٧

(٥) ينظر نعمان محمد أمين طه، **جرير حياته وشعره**، ص ٢٠١

في ثنايا كثير من كتب اللغة والنحو والصرف والنقد والبلاغة والأدب ؛ فقد أولت هذه المصادر جريرًا جُلَّ اهتمامها وعلى وجه الخصوص كتاب الإفصاح للفارقي. وكما بدا ذلك واضحًا وجليًا في النقد الذي مارسه عبد الله بن إسحاق وغيره من العلماء لشعر جرير(٦).

ويقع نظر الباحث على إشارات صريحة أو ضمنية في متون أمّاتِ الكتبِ اللغوية والنقدية إلى بعض القضايا في شعر جرير ومن ذلك ما هو وارد في موشح المرزباني، وإفصاح الفارقي، والنقائض لأبي تمام وغيرها من المصادر بيدَ أنَّها لم تفصل في هذه القضايا وإنما اكتفت بالإشارة إلى موطن الشاهد فيها عندما تعرضت إلى مثل هذه القضايا النحوية.

وينهض هذا البحث بالوقوف عند هذه الإشارات محاولًا استكناه طبيعة تناول النحاة القدامى لشعر جرير رابطًا إيَّاها بما توصل إليه علم اللسان الحديث وصولًا إلى إبراز جماليات هذه القضايا.

وفي سبيل ذلك فرضت الدراسة تقسيمها إلى محاور خمسة أساسية تتمثل بنظام الجملة، الإعراب، الضرورة الشعرية في النحو، لغة تميم والنحو، والتذكير والتأنيث.

المحور الأول: نظام الجملة

تتكون الجملة العربية في نمطها المألوف من الفعل فالفاعل فالمفعول به، وقد يغير هذا الترتيب بقصد أو بغير قصد ؛ ويكون الغرض بلاغيًا فيستحسن ؛ أو يكون نوعًا من التعقيد ومداخلة الكلام فيكون قبيحًا، ولم تكن الجملة العربية محلَ اتفاق بين

(٦) ينظر المرزباني، أبي عبيد الله محمد بن عمران، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، ص١٠٢، ابن رشيق، **العمدة**، ٩٥/١

علماء اللغة قديماً، فقد اختلفت الآراء فيها، وزاد فيها الجدل، فقد ذهب ابن هشام الأنصاري في تقسيم الجملة إلى أنّها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة: اسمية وفعلية وظرفية؛ فالاسمية هي التي صدرها اسم، والفعلية هي التي صدرها فعل، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور(٧)، ويرى ابن هشام أنها تنقسم إلى قسمين: جملة صغرى وجملة كبرى، وهي – كما يرى - تنقسم إلى ذات وجه وذات وجهين(٨). وقد أدّت قسمةُ الزمخشري الجملة إلى أربعة أضرب: (اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية) إلى اعتراض شارح كتابه ابن يعيش على ذلك، حيث قال: "وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية، لأنَّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل"(٩).

في حين كان تصور المحدثين لتقسيم الجملة العربية مختلفاً عن تصور القدماء، فقد نظر المحدثون إليها من زاوية الإسناد، فقسمت الجملة إلى إسنادية وغير إسنادية، فالجملة التامة هي الجملة الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوراً بالذات، ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلاّ إذا دلّت قرينة حالية أو مقالية، بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه"(١٠)، وقد ذهب ريمون طحان إلى أنّ الجملةَ من ناحية البنية تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية؛ المسند والمسند إليه والإسناد، وقد

---

(٧) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٤٣٣/٢.

(٨) **المصدر السابق**، ٤٣٧/٢-٤٤٠.

(٩) ابن يعيش، **شرح المفصل** ٨٨/١

(١٠) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٧٨-٧٩

تضاف إليها عناصر أخرى، حين لا تكفي العملية الإسنادية بذاتها، فتتعدى حينئذ إلى المفعول[١١].

وقد كانت هذه التقسيمات محلَّ اعتراض بعض الباحثين، فهي في نظرهم: ((ما تزال في حاجة إلى نظرة جذرية، فالتصنيف النوعي الغالب الذي يقصر الجملة العربية على الاسمية والفعلية ضاق عن استقطاب مختلف مظاهر الكلام العربي، والدرس الوظائفي قد اختنق بالأحكام الماقبلية الجاهزة التي تجعل المركب عالة على البسيط، فتقضي بذلك على طرافة المركب من الكلام، وتفضي إلى أبواب ومصطلحات قاصرة عن لَمِّ الأشتات))[١٢]. ومن البديهي كون التركيب عنصراً مهماً وفاعلاً في عملية الإبداع الشعري؛ إذ يمثل الأخير حالة رصد قائمة على التفاعل الإيجابي بين مكونات اللغة، إذ بدا اهتمام علم اللسان الحديث بالتركيب النحوي انطلاقًا من إدراكه لأهمية الوقوف على الأبعاد الدلالية في التركيب، فالنص لا يجرد من قيمته الدلالية عند الحديث عن ميزاته التركيبية، بل يتضافر فيه هذان العاملان ليشكلا بنية فنية ذات نسق جمالي، وهذا ما أشار إليه الجرجاني في نظرية النظم حين قال: (والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، و يعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عداً كيفما جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيرت ترتيبه.....أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان) [١٣]

ونلحظ هذا الملمح التركيبي في شعر جرير في قضايا التقديم والتأخير ومنها:

---

(١١) ريمون طحان، **الألسنية العربية**٢/٥٤

(١٢) عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، ص١٧٣.

(١٣) الجرجاني ، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، ص ٣

أ) تقديم المفعول به على الفاعل:

نحو ما استشهد النحويون على ذلك بقول جرير :

وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّهُ مَخْمُورَةً قُبْحًا لِذَلكَ شَارِبًا مَخْمُورًا[١٤]

وفي هذا البيت أكثر من شاهد منها أنَّ جريراً لجأ إلى تذكير الفعل، لأنَّه جعل المفعول بينه وبين الفاعل [١٥] وقد عدّ بعض النحاة لجوء جرير إلى التقديم والتأخير من باب الضرورة.[١٦]

وعليه فإنَّ هذا الانحراف التركيبي المتمثل بالتقديم والتأخير في البيت السابق الذي عمد إليه الشاعر يقدم بالتفاتة جميلة متمثلة في تقديم المفعول به على الفاعل، وذلك لأنّه استكمل الحديث عنه ضمن السياق، فأراد تحويل وجهة الحديث إلى المفعول به إمعانًا منه في النيل من خصمه وتوجيه نظر المتلقي إلى تجذر تلك الخصال السيئة من خلال إشراك والدة الخصم في الفعل القبيح فقدم (الأخيطل) وهو المفعول به في البيت، وهو متأخر رتبة.

ب) الاعتراض بين الصلة والموصول:

ذكر ابن جني هذا النوع من المداخلة في باب سماه "باب في الاعتراض" إذ قال:

---

(١٤) ينظر البيت لجرير، في **الديوان**، ص ٢٩٣، وأبو تمام، حبيب بن أوس، **نقائض جرير والأخطل**، ص ١٢٦، والمبرد، **المقتضب** ١٤٤/٢-١٤٥، ٣٤٩/٣، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٩١/٥، والأشموني، **شرح الأشموني** ١٧٣/١، والشاطبي، **المقاصد الشافية** ٥٧٢/٢، وابن قيم الجوزية، **إرشاد السالك**، ٣٠٥/١

(١٥) ينظر المبرد، **المقتضب**، ٣٤٩/٣، والشاطبي، **المقاصد الشافية**، ٥٧٢/٢، والأشموني، **شرح الأشموني**، ١٧٣/١.

(١٦) ينظر المبرد، **المقتضب**، ٣٤٩/٣.

((اعلم أنّ هذا القبيل من العِلْمِ كثيرٌ، قد جاء في القرآن؛ وفصيح الشِعْرِ؛ ومنثور الكلام. وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يَشْنع عليهم، ولا يُستنكَر عندهم، أنْ يُعْتَرضَ به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممَّا لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذا أو متأوّلا.....)) [١٧] واستشهد على الفصل بين الصلة والموصول بقول جرير:

ذَاكَ الذيْ - وَأَبِيْكَ - تعرفُ مالِكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ [١٨]

وعلَّق على الشاهد بقوله: (("وأبيك" اعتراض بين الصلة والموصول)) [١٩]

ومما سبق يتضح لنا أن ابن جني يعد هذا ضربا من الاستحسان والعرب تجريه مجرى التوكيد، ورواية الرفع عند ابن جني على أنها خبر "ذاك".

وقد ذكر ابن عصفور هذه القضية في شرحه لجمل الزجاجي مبينًا أنَّ الفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائزٌ، مستشهداً ببيت جرير السابق برواية " يَعرف مالكا"مبيناً أن الفصل وقع بين الصلة والموصول بالقسم [٢٠].

ج) تأخير اسم بات:

ونلمح ذلك جليًا في شعر جرير مما أدّى إلى توقف النحاة عندها، فقد ساق أبو نصر الفارقي بيتَ جريرٍ شاهدًا على ذلك:

((بَاتَتْ تُضَاجِعُهُ وَبَاتَ فِرَاشُها حَلَقَ العَباءَةِ في الدماءِ قَتِيلُ [٢١]

---

(١٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ١/٣٣٥،

(١٨) ينظر المصدر السابق و البيت لجرير في **ديوانه** ص ٤٣٠، برواية: يدمغ

(١٩) ابن جني، **الخصائص** ١/ ٣٣٥

(٢٠) ينظر ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، ١/ ١٨٠

(٢١) البيت لجرير، ينظر **الديوان** ص٤٧٦، برواية(باتت تعانقه...) وينظر الفارقي، أبو النصر الحسن بن أسد، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص٣٣١

فذهب إلى أنَّه جعل اسم "بات" نكرة وهو "قتيل "، وأخره والنية فيه التقديم، وجعل الخبر معرفة وهو قوله: "فراشها " و"خلق العباءة" حال منه.. والتقدير: "بات قتيلٌ فراشَهَا خلق العباءة، أي: خلقا عباءته)) [٢٢] أي: أنه جاء بالأمر على عكسه، ونرى أنَّ الفارقي لجأ إلى توجيه إعراب البيت ليبين ما حصل من تقديم وتأخير، فعدول الشاعر يبدو مقصوداً من قبل ذاته المبدعة لغرض أو توليد علاقات تجاوريه جديدة من شأنها أن تسهم في توليد الشاعرية المميزة بين ذات وأخرى.

د) اختصاص رُبَّ بجرِّ النكرات:

استشهد سيبويه لهذا الموضوع بقول جرير [٢٣]:

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرُفُكُم لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وحِرْمَانَا

والشاهد فيه: ((جر (غابطنا) برب؛ وهي لا تجر إلَّا النكرات، وهو دليل على أنَّها لم تكتسب تعريفًا)) [٢٤]

أي: أنَّ اسمَ الفاعل "غابطنا " وإن أضيف إلى معرفة فإنها لم تتعرف بالإضافة، وذلك من قبل أنّ "ربّ" حرفٌ مخصوصٌ بالدخول على النكرات[٢٥]. ولَّما كانت (ربّ) تدلُّ على التقليل، والنكرة تدلُّ على التكثير وجب أن تختص بالنكرة التي تدلّ على التكثير ليصح فيها معنى التقليل، [٢٦] أي: أنّ إضافة اسم الفاعل للضمير لم تفد سوى التخفيف، وهو في حكم الانفصال (غابطٍ لنا).

---

(٢٢) الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص ٣٣١

(٢٣) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ٤٢٧/١، والبيت لجرير في **ديوانه**، ص ٥٩٥، ورواية المقتضب، "يارب غابطنا لو كان يطلبكم "ينظر المبرد، المقتضب ١٥٠/١

(٢٤) سيبويه، **الكتاب**، والكلام للمحقق في الحاشية ٤٢٧/١،

(٢٥) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥١/٣

(٢٦) الأنباري، أسرار العربية، ص٢٦٢.

وإذا كان الجمهور قد ذهبوا إلى أنّ (ربّ) تحمل في طياتها معنى التقليل؛ فإنّ استخدام الشاعر لها في هذا البيت لم يخرج عن إطار هذا المعنى، فعلى الرغم من إضافة النكرة إلى الضمير المعرفة الذي أكسبها تعريفًا، إلّا أنّ المعنى الباطن يوحي بتلك النظرة التقليلية، فهو يريد إنْ يقول: إنّ من يغبطنا لا يعلم ما في محبتنا لكم وتعلقنا بكم من العذاب واللوعة.[٢٧]

هـ) الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم و بئس:

وقف ابن جني عند هذه القضية من خلال زيادة كلمة "الزاد" في قول جرير[٢٨]:

تَزَوَّدْ مَثْلَ زادِ أَبِيْكِ فِيْنَا فَنِعْمَ الزادُ زادُ أَبِيْكَ زَادَا

وعلَّق على البيت قائلًا: ((وذلك أنَّ فاعلَ "نعم" مُظْهَر، فلا حاجة به إلى أن يفسَّر، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب "الكتاب" في هذا الموضع....))[٢٩]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النحاة قد اختلفوا في هذه القضية على ثلاثة مذاهب[٣٠]:

فقد منع سيبويه وغيره من العلماء مثل هذا الاستعمال [٣١]. في حين أجازه المبرد وابن السراج والفارسي[٣٢]، وقد اختار هذا المذهب ابن مالك [٣٣]، وقد وقف

---

(٢٧) ينظر الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، ٣٦٢/٢

(٢٨) ينظر ابن جني، **الخصائص**، ١/ ٣٩٦، والبيت لجرير في **ديوانه**، ص ١٣٥

(٢٩) ابن جني، **الخصائص**، ٣٩٦/١

(٣٠) ينظر المسألة في ابن جني، **الخصائص**، ٣٩٦/١، والمبرد، **المقتضب**، ١٥٠/٢، والرضي، **شرح الكافية**، ١١١٨/٢، وابن مالك، **شرح التسهيل**، ٣٤٧/٢، والشاطبي، **المقاصد الشافية**، ٢/ ١١٠٦، والأشموني، **شرح الأشموني**، ٣٤/٣، وابن هشام، **المغني**، ص٥٣٥، وابن عصفور، **المقرب١**/٦٩

(٣١) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ١٧٦/٢-١٧٧.وابن جني، **الخصائص**، ٣٩٦/١.

(٣٢) ينظر رأي المبرد في **المقتضب**، ١٥٠/٢، ورأي ابن السراج، في **الأصول**، ١٧١/١، ورأي أبو علي الفارسي، في **المقتصد** ٣٧٢/١، **والإيضاح العضدي**، ص ٨٨

الزمخشري وابن عصفور موقفًا وسطًا، حيث جوّزا ذلك إذا أفاد التمييز شيئًا لم يفده الفاعل نحو: نعم الرجل رجلًا فارسًا.(٣٤)

ويعلّق الزمخشري على ذلك بقوله: ((وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيدا.... قال جرير "تزود مثل زاد...)) (٣٥) ويفهم مما سبق أنَّ الجمعَ بين فاعل"نعم و بئس" والتمييز جائزٌ سماعًا. ولا يخفى أنّ هذه الظاهرة ضاربةٌ جذورها في التاريخ الأدبي العربي فهي وإن ظهرت في الشعر الجاهلي و لم يحفل بها كثيراً، إلّا إنّها عُدَّتْ بابًا من أبواب الصنعة التي التزمها بعض شعراء الجاهلية كامرئ القيس، وتأبط شرا، وأبي الملثم الهذلي، ثم قطعها الشعراء، ثم عادت عند جرير في العصر الأموي الذي نمت فيه مظاهر الصنعة والتكلف نمواً واسعاً.

المحور الثاني: الإعراب

لحظ النحاة القدامى أنَّ جريرًا كان مشغوفًا في شعره بالإعراب المحوج إلى تقدير وتأويل؛ فوجدوا فيه زادا يسيرا لينهلوا منه ، وفُتِحَ أمامهم بابٌ واسعٌ من التأويلات والتخريجات النحوية لبعض القضايا التي عرضها جرير في شعره؛ فراحوا يتباهون بعملهم في محاولة إيضاح مراده، دون أن يصلوا إلى ما يرضيه؛ أو يتفقوا حول أمر في هذه الأبيات المشكلة. (٣٦)

ومن أهم القضايا التي تناولها العلماء بالشرح والدراسة:

---

(٣٣) ينظر رأي ابن مالك، **شرح التسهيل**، ٣٤٨/٢

(٣٤) ينظر رأي الزمخشري في **المفصل في علم العربية**، ص ٢٧٣، ورأي ابن عصفور، في **المقرب**، ٦٩/١، **وشرح الجمل**، ٦٠٦/١.

(٣٥) الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، ص ٢٧٣

(٣٦) ينظر البغدادي، عبد القادر، **الخزانة**، ٣٤٧/٢

أ) الأبيات المشكلة الإعراب:

ومن الأبيات التي حظيت باهتمام العلماء والنقاد في هذا الباب بيت جرير:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ (٣٧)

ذكره سيبويه وأتى بقول الخليل ويونس، وذلك في "باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر": ((وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخِينا، ويا زيدَ زيدَنا، زعم الخليل -رحمه الله - ويونس أنَّ هذا كلَّه سَواءٌ، وهي لغة للعرب جيدةٌ، وقال جرير: يا تيم تيم عدي...

وذلك لأنَّهم قد عَلموا أنَّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا، فلما كرروا الاسم توكيدًا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا.وقال الخليل - رحمه الله -: هو مثل: لا أبا لك، قد عَلِم أنه لو لم يَجِئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تَيمَ تَيمَ عديٍّ... وكأن الذي يقول: يا تيمَ تيم عديٍّ لو قاله مُضطرًا على هذا الحدِّ في الخبر لقال: هذا تيمُ تيمُ عديٍّ. قال: وإن شئتَ قلتَ: يا تيمُ تيم عديٍّ، كقولك: يا تيمُ أخانا، لأنَّك تقول هذا: تيمٌ تيمُ عديٍّ، كما تقول: هذا تيمٌ أخونا، وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ قولهم: يا طَلْحَةَ أقبلْ، يُشْبِهُ: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، من قبل أنَّهم قد علموا أنَّهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخرُ الاسم مفتوحًا، فلما ألحقوا الهاء، تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحِقوا الهاء... فصار: يا تيمَ تيمَ عديٍّ اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طَلْحَةَ، تُحْذَف مرةً و يُجَاء بها أخرى، والرفعُ في طَلْحَةَ، ويا تيمُ تيمَ عديٍّ القياسُ، واعلمْ أنَّه لا يجوز في غير النداء أنْ تُذْهِبَ التنوينَ من الاسم الأول، لأنهم جعلوا الأوَّلَ والآخِرَ بمنزلة اسم واحد، نحو: طَلْحَةَ في

(٣٧) ينظر جرير، **الديوان**، ص٢٨٥ (رواية الديوان: " لا يوقعنكم")

النداء، واستخفُّوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء ... ولا يُحذَف هاء طلحة في الخبر فيجوز هذا في الاسم مكررا، يعني طرح التنوين من تيمٍ تيمِ عدي في الخبر، يقول: لو فعل هذا بطلحة جاز هذا، و أنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم)) (٣٨)

ويذكر أبو زيد الأنصاري البيت مشيرا إلى رأي المفضل الضبي : ((قال جرير يا تيم..... فجعل الثاني بمنزلة الأول، كأنه تأكيدٌ أو بدلٌ))(٣٩) أما المبرد فقد تعرض للقضية في كتابه "المقتضب " في باب: "هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف " إذ يقول : ((الأجود: يا تيمُ تيمَ عَدِيٍّ، لأنه لا ضرورةَ فيه، ولا حَذْفَ، ولا إزالةَ شيءٍ عن موضعه)) (٤٠)وعلّق على هذا البيت في كتابه الكامل: ((فأن لم تُردِ التوكيدَ والتكريرَ لم يَجُزْ إلا رفعُ الأولِ.... يا تيمُ تيمَ عديٍّ)) (٤١).

وقال أبو جعفر النحاس في باب النداء: ((وقال: يا تيمَ تيمَ.... حجةٌ لنصبِ "تيم الأول"، يريد: يا تيمَ عديٍّ، فحذفَ "عديا الأول" استغناءً بالثاني، وتركَ النصبَ على حاله)) (٤٢)

أما الزجاجي فعلّق على البيت قائلا: ((يا تيمُ تيمَ عديٍّ، ترفع الأول لأنَّه منادى مفرد، وتنصب الثاني لأنه مضاف، وتجعله بدلا من الأول، وإن شئت كان عطفا على الأول؛ عطف بيان، وهذا هو الوجه الأول الجيد. وقد يجوز أن تقول.... يا

---

(٣٨) سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، ٢/٢٠٥-٢٠٨

(٣٩) أبو زيد الأنصاري، **النوادر في اللغة**، ص ١٦٥

(٤٠) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، ٤/٢٢٩

(٤١) المبرد، **الكامل**، ٣/٥٢

(٤٢) النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، **تفسير أبيات سيبويه**، ص ٢٢١

تيمَ تيمَ عديٍّ، فنصبهما جميعا، تجعلُ الثاني مقحما "توكيدا" والأول مضافا؛ كأنك قُلْتَ: يا تيمَ عديٍّ.... فنصبهما جميعا بمنزلة اسم واحد مضاف إلى عديٍّ)) (٤٣)

ويقول الزمخشري: ((وإذا كرر المنادى في حالة الإضافة ففيه وجهان: أحدهما: أنْ يُنْصَبَ الاسمان معًا كقول جرير: يا تيمَ تيمَ.. والثاني: أن يضم الأول))(٤٤)

ويبيِّنُ ابنُ يعيشَ الأوجهَ الجائزة في هذه المسألة من حيث نصب الأول والثاني أو ضم الأول ونصب الثاني، موضحًا آراء العلماء فيها فيقول: ((قال الخليل ويونس هما سواء في المعنى، وهما لغة العرب، فأذا نصبتهما جميعا، فسيبويه يزعم أن الأول هو المضاف.. والثاني تكرر لضرب من التأكيد.. وذهب أبو العباس محمد بن يزيد إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور)) (٤٥)

ووضَّح ابنُ عقيل المسألةَ قائلًا: ((فيجب نَصْبَ الثاني، ويجوز في الأول: الضم؛ والنصب، فأنْ ضُمَّ الأولُ كان الثاني منصوبًا: على التوكيد، أو على إضمار "أعني"، أو على البدلية، أو عطف بيان، أو على النداء، وإنْ نُصِبَ الأولُ: فمذهَبُ سيبويه أنَّهُ مضافٌ إلى ما بعد الاسم الثاني، وأنَّ الثاني مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، ومذهَبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوفٍ مثلما أُضِيفَ إليه الثاني، وأنَّ الأصلَ: يا تَيْمَ عديٍّ تَيْمَ عديٍّ، فحذف "عدي" الأول لدلالة الثاني عليه(٤٦).

---

(٤٣) الزجاجي، ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، ص ١٥٧

(٤٤) الزمخشري، ، أبو القاسم محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، ص٤٢

(٤٥) ابن يعيش، موفقق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، ١٠/٢

(٤٦) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل ٢**/٢٧٣

وقد أشار شوقي ضيف إلى هذه المسألة في معرض حديثه عن العوامل والمعمولات عند الفراء إذ إنَّ الفراء كان يرى أنَّ العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معًا، أي أنَّه بذلك يعدد العامل فيه، وقد عدده في مثل: ياتيم تيم عدي، إذ جعل كلمتي "تيم" مضافتين معًا إلى عدي، وقد رأى شوقي ضيف أنَّ هذا الرأي أوجه مما ذهب إليه سيبويه(٤٧).

ب) التخريجات الإعرابية:

ونعني بهذا المصطلح الإعراب الذي اعتمده النقاد بناءً على تقدير مضمر أو محذوف أو إعرابٍ على المحل أو الاحتمالات الإعرابية وغيرها من القضايا المتعلقة بالوجوه الإعرابية، وترتبط هذه الاحتمالات والتقديرات ارتباطًا وثيقًا بالمعنى ودلالته وقدرته على التأثير؛ فهو وسيلة للإيجاز الَّذي هو أحد مقاصد العربيَّة، والحذف في مقامه يهذِّب الجمل، ويزيد نصيبها من البلاغة والرونق، ويقوِّي قدرتها على إيصال المعنى المراد.

وسوف نعرض لبعض الأمثلة التي من شأنها توضيح هذه النقاط :

١ - **تقدير المضمر:** شغلت هذه القضية حيزًا لا يستهان به عند كثير من النحاة، فنجد مثلًا أنَّ سيبويه استشهد في كتابه على تقدير الفعل المحذوف فقال: ((وأما قول جرير:

يا صَاحِبَيَّ دَنَا الرَّواحُ فَسِيرَا " لا كالعَشِية زَائِرًا ومَزُورَا

فلا يكون إلا نصباً؛ من قبل أنَّ العشية ليست بالزائر، وإنما أراد: لا أرى كالعشيَّة زائرًا))(٤٨) ، هكذا حكى سيبويه، وقال مثل ذلك المبرد في المقتضب فيما

---

(٤٧) ينظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص ٢٠٥

(٤٨) سيبويه، **الكتاب**، ٢/ ٢٩٣، والبيت لجرير، ينظر **ديوانه** ص ٢٩٠.

نصه: ((فعلى إضمارِ فِعْلٍ كأَنَّهُ قال: لا أرى كالعشيَّةِ، أي : كواحدٍ أراه العشية))[٤٩]

كذلك لفتت هذه القضية نظر الزمخشري، وذلك في حديثه عن حروف التحضيض حين قال:

((لولا، لوما، وهلا، وألا.... ولا تدخل إلا على فعل ماضٍ أو مستقبل...وإن وقع بعدها اسم منصوبٌ أو مرفوعٌ كان بإضمار رافع أو ناصب... وقال جرير:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِي لَولَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعا))[٥٠]

وهذا ما وضحه شارح المفصل حين بسط في ظاهرة اختصاص بعض الحروف بالأسماء أو الأفعال بقوله: ((إن الحروف حين كانت لمعانٍ في الأسماء والأفعال وليس لها في أنفسها معنى، فمنها ما يختص بالاسم، ولا يدخل الفعل .... ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم... ومنها ما يدخل على القبيلين: الاسم والفعل نحو حروف النفي، وحروف الاستفهام؛ فأما ما يختص بالفعل؛ وهو ما نحن بصدده، فذلك ضربان: ضربٌ يحسن أن يحذف الفعل منه، ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو "إن" وحروف التخصيص المذكورة وهي "هلا" وأخوتها، وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وإيلاؤه الاسم، وذلك نحو قولك: قد، والسين، وسوف، فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بمعمولها... وإنما جاز إضمار الفعل بعد "لولا" وأخواتها، والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قبل أن معانيها الحض في المستقبل وهو استدعاء، واللوم، والتوبيخ في الماضي، أشبهتِ

---

(٤٩) المبرد، **المقتضب**، ١٥٢/٢

(٥٠) الزمخشري، **المفصل** ص ٣١٥، والبيت لجرير في **ديوانه** ص ٣٣٨، برواية(أفضل سعيكم)

الأفعالَ فجاز أن يليها الاسمُ كما يلي الفعل)) [٥١] وهو يبين في موضعٍ آخرَ موطنَ الشاهدِ من قولِ جريرِ السابق حيث يقول: ((والشاهد فيه أنَّه أضمر فعلاً نصب الكمى المُقَنَّعا)) [٥٢]

وأشار النحاس إلى إضمار الفعل بقوله: ((نصب "الكميَّ" على إضمار فعل، كأنَّهُ قال: هلَّا تعدَّون الكميَّ المقنَّعا)) [٥٣] وهو ما وافقه عليه الزجاجي فقال: ((يريدُ: لولا تَعُدّون الكَمِيَّ المُقَنَّعَا)) [٥٤]. ومن هنا نلمح أنَّ هنالك إجماعًا بين النحاة واللغويين - بشكل عام - على تقدير الفعل المضمر بعد حروف التحضيض، إذ أكَّد ابن منظور ذلك بقوله: ((وقد يجوز أن يكون: تعدون؛ في بيت جرير؛ من العد، ويكون على إسقاط "من" الجار، وتقديره: تعدون عقر النيب من أفضل مجدكم، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصب)). [٥٥]

- ومن ذلك ما استشهد به سيبويه على الحذف في مثل قوله: ((وقال جرير:

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَي غَرِيبًا أَلُؤْمًا لا أبالك واغترابًا

يقول: أَتَلؤُم لُؤمًا، وأَتَغترب اغترابًا، وحَذَف الفعلين في هذا الباب، لأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب، وأما: عبدًا، فيكون على ضربين: إنْ شِئْتَ على النداء، وإنْ شِئْتَ: على قوله: "أَتَفْتَخِر عبدا، ثم حذف الفعل"))[٥٦]

---

(٥١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٢/٣٨-٣٩

(٥٢) المصدر السابق، ٨/١٤٤-١٤٥

(٥٣) النحاس، **تفسير أبيات سيبويه**، ص ٨٥

(٥٤) الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص ٣١١

(٥٥) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (ضطر) ٤/٤٨٩

(٥٦) سيبويه، **الكتاب**، ١/٣٣٩، والبيت لجرير في **ديوانه** ص ٦٢.

ومن جهة أخرى نجد أن ابن هشام تَعَرَضَ لكلمة "أعبدًا "، فقال: ((واختار الخليل وسيبويه الضمَ، وأبو عمرو وعيسى النصبَ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في العَلَم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس)) (٥٧)

- واستشهد ابن جني على الحذف بقول جرير:

((نَفَاكَ الأَغَرُّ ابْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بِحَقَّكَ تُنْفَى عَنِ المَسْجِدِ

فحذف: "أن" من خبر المبتدأ؛ وهي: وحقَّك أن تنفى عن المسجد))(٥٨)

- وللحذف عند ابن يعيش رأي مفاده: أن لا نقدر الحذف إذا كان في الجملة ما يعمل عمله، فقال: ((وإذا كان في اللفظ ما ينصبه لم يحتج إلى تقدير محذوف، ولذلك مثله سيبويه بقوله:

جِئْنِي بِمِثْلِ بني بَدْرٍ لِقَوْمِهِم أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ

قال: لأن جئتني في معنى هات فحمل النصب على معناه))(٥٩) وقد روى المبرد البيت برواية: ((جيئوا بمثل.....)) (٦٠)

- حذف جواب "لو":

تحدث ابن يعيش عن هذه المسألة فقال: ((وقال جرير:

كَذَبَ العَواذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنا بِحَزِيْزِ رامَةَ و المَطِيُّ سوامِي

---

(٥٧) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٨٣/٣ ((وفي **حاشية الكتاب**: أعبداً: فإنه اضطر إلى تنوين المنادى الذي يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع التنوين تشبيهًا له بالنكرة غير المقصودة)) ينظر كلام المحقق في **حاشية أوضح المسالك** ٨٤/٣

(٥٨) ابن جني، **الخصائص**، ٢/ ٤٣٤، والبيت لجرير في **ديوانه** ص ١٢٨.

(٥٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ٦٩، وسيبويه، **الكتاب** ١٦٩/١-١٧٠ والبيت لجرير في **ديوانه** ص ٣١٢.

(٦٠) المبرد، **المقتضب**، ١٥٣/١.

..... وقال أصحابنا: إنَّ حذف الجواب من هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره)) (٦١).

والشاهد فيه حذف جواب "لو"، وتقدير الكلام: لو رأين مناخنا بهذا المكان لرأين أمرًا يتألمن له وتجزع نفوسهن منه(٦٢).

٢ - **الإعراب على المحل:** ومن أمثلته عند سيبويه استشهاده بقول جرير (٦٣) - وقيل لغيره -:

هَلْ أنتَ بَاعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ

والشاهد فيه : "عبد ربّ " حملا على موضع دينار(٦٤). وظاهر كلام المبرد أنّ عبد رب منصوب بالعطف على محل دينار ؛ لأنّ باعث اسم فاعل بمعنى الاستقبال.(٦٥)

ومن شعر جرير الذي ذكره سيبويه ولم يرد في ديوانه قوله (٦٦) :

إنَّ الخِلافَةَ والنُّبُوَّةَ فيهمِ والمَكْرُماتُ وسادَةٌ أَطْهارُ

---

(٦١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٩/ ٨، وينظر البيت لجرير في **ديوانه** ٥٥٢، وسر صناعة الإعراب ٦٤٨/٢ أميل يعقوب **المعجم المفصل**، ٣١٣/٧

(٦٢) ينظر **المصدر السابق**، والكلام للمحقق في **حاشية الكتاب**٩/٩

(٦٣) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ١٧١/١، والبيت مختلف في نسبته فقيل: أنه لجرير أو لجابر بن رألان أو لتأبط شرًا، ينظر البغدادي، **الخزانة**، ٢١٥/٨، سيبويه، **الكتاب**، ١٧١/١، والمبرد، **المقتضب**، ١٥١/١، والعيني، **المقاصد النحوية** ٥١٣/٣، وابن أبي الربيع، **البسيط**، ١٠٣٦/١، ويعقوب، أميل، **المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية** ١٩٨/٥.

(٦٤) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ١٧١/١،

(٦٥) ينظر المبرد، **المقتضب**، ١٥١/١.

(٦٦) ينظر البيت في **المصدر السابق** ١٤٥/٢، والبيت لم يرد في **الديوان**، وهو منسوب لجرير في سيبويه، **الكتاب** ١٤٥/٢ابن يعيش، **شرح المفصل** ٦٦/٨

شاهدًا على رفع المكرمات ((حملًا على محل "إنَّ" واسمها، وهو الرفع على الابتداء، أو عطفًا على الضمير المستكن في الجار والمجرور؛ والتقدير : استقرا فيهم هما والمكرمات. ويجوز أن تكون مبتدأ خبره (فيهم) مقدرة، ويجوز نصب المكرمات إتباعًا للخلافة)) (٦٧).

ويرى الزمخشري أنَّ رفع المعطوف حملاً على المحل في مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ (٦٨)

وقول جرير السابق فيه وجه آخر ضعيفٌ من حيث عطفه على ما في الخبر من الضمير (٦٩).

ويعلّق ابن يعيش على ما سبق قائلًا : ((فأما قوله: إن الخلافة الخ.... البيت لجرير، والشاهد فيه رفع المكرمات حملاً على موضع "إن"؛ لأنها بمنزلة الابتداء؛ لأنها لم تغير معناه فقدرها محذوفة كأنه قال: الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة أطهار، والنصب جائز على اللفظ)) (٧٠)

- ويذكر المبرد في باب النداء: ((فإن نَعَتَّ مفردًا بمفردٍ فأنت في النعتِ بالخيار: إنْ شِئْتَ رفعتَه، وإنْ شِئْتَ نصبْتَه؛ تقول: يا زيدُ العاقلُ أقبلْ، ويا عمرو الظريفُ هَلُمَّ. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ:

العاقلَ، الظريفَ، أما الرفعُ فلأنك أتبعته مرفوعًا... وأما النصبُ فعلى الموضع، لأنَّ الموضعَ(زيد) منصوب... ومما جاء من نعت المنادى المفرد منصوبًا، قول جرير:

---

(٦٧) سيبويه، **الكتاب**، والكلام للمحقق في الحاشية، ٢/١٤٥

(٦٨) التوبة ٣

(٦٩) ينظر الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، ص ٢٩٥

(٧٠) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٨/ ٦٧

فَما كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوادَا)) (٧١)

وقد تعرض أبو نصر الفارقي لهذا البيت ووجه إعرابه على النحو الآتي : ((أنه نصب "الجواد" على موضع المنادى، لأنه في المعنى منصوب وإنما عرض فيه البناء على الضم، من حيث كان المفرد المقصود بالنداء مضارعًا لكاف الخطاب فقلَّ تمكُّنه، فَغُيِّر لفظه بالضم، وبقي الموضع منصوبًا، فإذا حملت الصفة عليها نصبتها)) (٧٢).

ويذكر ابن هشام رأي الكوفيين في معرض حديثه عن هذه القضية: ((ويتعين الضم... في نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، لوجود الفصل، وفي نحو: يا زيد الفاضل؛ لأن الصفة غير "ابن"، ولم يشترط ذلك الكوفيون وأنشدوا: - لجرير - " بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا " بفتح عمر)) (٧٣).

- ومن هذه القضايا التي وردت عند جرير وتناولها العلماء بالدراسة والتحليل قضية العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، إذ قال الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو: " قُمْتُ وزيدٌ"، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إلَّا على قبحٍ في ضرورةِ الشعر، وأجمعوا على أنَّه إذا كان هناك توكيدٌ أو فصلٌ؛ فإنَّه يجوز معه العطف من غير قبح . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه يجوز العطف

---

(٧١) المبرد، **المقتضب**، ٤/ ٢٠٧-٢٠٨، والبيت لجرير، ينظر **ديوانه** ص ١٣٥.

(٧٢) الفارقي، الإفصاح في **شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص ١٧٣

(٧٣) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٣/٨٠، وقد وضح المحقق ذلك في حاشيته؛ بقوله: (استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ "ابن " أم لم يكن، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف، وأصله: "يا عمرا"، تخلصا من الساكنين؛ أي فهو كالمندوب، وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة، وهذه الفتحة فتحة المناسبة لا حركة العامل، وهذا بعيد لما فيه من التكلف)

على الضمير المرفوع المتصل أنَّه جاء ذلك في كتاب الله -تعالى - وكلام العرب، قال الله تعالى: (ذو مرة فاستوى، و هو بالأفق الأعلى) فعطف: (هو) على الضمير المرفوع المستكن في: (استوى) ، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمدٌ بالأفق، وهو مَطْلِعُ الشمس، فدلَّ على جوازه..... وقال الآخر:

وَرَجَا الأُخَيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مِا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا

فعطف (وأبٌ) على الضمير المرفوع في (يَكُنْ) فدلَّ على جوازه.... وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنَّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ وذلك لأنَّه لا يخلو: أما أنْ يكون مقدرًا في الفعل أو ملفوظًا به، فإنْ كان مقدرًا فيه نحو: " قام وزيد"، فكأنَّه قد عطف اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو: "قُمْتُ وزيدٌ"، فالتاء تنزَّل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جَوَّزنا العطف عليه لكان -أيضا - بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ فالواو فيه واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده..... وقول الآخر

* مِا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا *

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، على أنا نقول: إنما جاء هاهنا لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز؛ فلا يكون لكم فيه حجة)) (٧٤)

---

(٧٤) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **الأنصاف في مسائل الخلاف**، ٢/٤٧٤- ٤٧٧، والآيتين من سورة النجم رقم ٦، ٧ البيت لجرير في **ديوانه**، ص ٤٥١.

ويفهم مما سبق أنَّ الأنباري وافق البصريين بعدم جواز ذلك وعد ما قاله جرير من باب الشواذ الذي لا يقاس عليه وأنه جاء لضرورة شعرية.

٣ - الاحتمالات الإعرابية: شغلت هذه القضية النحاة على مدى العصور الأدبية قديمًا وحديثًا، وأطلقوا عليها تسمياتٍ كثيرةً، منها الجواز النحوي أو الأوجه الإعرابية الجائزة، والاحتمالات الإعرابية وأوجه الخلاف وغيرها، نحو ما ذكره سيبويه في كتابه تعليقًا على قول جرير: [٧٥] :

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهَنَّ مع السُّرَى حتَّى ذَهَبْنَ كلَا كِلًا وَصُدُورَا

يعلِّق على البيت قائلًا: ((فإنما هو على قوله: ذَهَبَ قُدُمًا، وذَهَبَ أُخُرًا))[٧٦]. والشاهد في البيت: ((نصب "كلاكلاً" و"صدورًا" على الحال في حدِّ عبارته، وهو يريد التمييز، فسيبويه يعبر عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام)) [٧٧].

وهذا ما نراه عند السخاوي عندما يذكر هذا البيت حيث يقول: ((فهذه الأسماء الجامدة كلها عند النحويين أحوال... وعلى ذلك ما أنشده سيبويه لجرير: مشق الهواجر... ويكون الذهاب ههنا بمعنى السير، لا بمعنى الفناء. وذهب أبو العباس وغيره إلى أنَّ "كلاكلاً وصدورًا" نصب على التمييز، ويكون الذهاب بمعنى الفناء، ويكون الهزال قد خص الكلاكل والصدور لا غير، والمعنى الأول هو الصحيح))[٧٨].

وفي قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز[٧٩] :

---

(٧٥) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ١٦٢/١، والبيت لجرير في **ديوانه**، ص ٢٩٠.

(٧٦) سيبويه، **الكتاب**، ١٦٢/١

(٧٧) سيبويه، **الكتاب**، والكلام للمحقق في الحاشية ١٦٢/١

(٧٨) السخاوي، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، ٢/ ٨٣١-٨٣٢

(٧٩) ينظر البيت لجرير في **ديوانه**، ص ٢٢٦ وأميل يعقوب، **المعجم المفصل**، ١٤٥/٣ البيت فيه روايات أخرى.

والشَّمْسُ طَالِعَةً لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَ القَمَرَا

نجد أنَّ الشريف المرتضي قد فصَّل في الاحتمالات الإعرابية الواردة في قوله: "نجوم الليل و القمرا" في كتابه الأمالي بقوله: إنَّ في انتصاب النجوم والقمر وجوهاً ثلاثة:

((أحدها : أنه أراد: أنَّ الشمس طالعة وليست مع طلوعها كاسفة نجوم الليل والقمر، والوجه الثاني: أن يكون انتصاب ذلك كما ينتصب في قولهم: لا أكلمك الأبد؛ والدهرَ وطوال المددَ، وما جرى مجرى ذلك، فكأنه أخبر بأن الشمس تبكيه ما طلعت النجوم وظهر القمر. والوجه الثالث: أن يكون القمر ونجوم الليل باكية الشمس على هذا المرثيِّ المفقود، فبكتهن؛ أي: غلَبْتهنَّ بالبكاءِ، كما تقول: باكاني عبدُ اللهِ فبكيته، و كاثرني فكثرتهُ، أي: غلبتُه وفَضَلْتُ عليه))[٨٠].

أما الفارقي فقد أورد في نصب: النجوم والقمر، أربعة أوجه " ذكرها النحو يون تلتقي مع الأوجه السابقة وتفترق عنها ونلخصها كالآتي [٨١] :

((أحدها: أن تكون النجوم مفعولًا بها و الفعل الواقع عليها: كاسفة، لأنها اسم فاعل... فيكون التقدير: فالشمس كاسفة نجومَ الليل والقمرَ، ليست بطالعة تبكي عليك.

والثاني: أن يكون أراد بهما الظرف وقد أقامهما مقام مصدر محذوف هو المراد به معنى الظرف فكأنه قال: فالشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي عليك دوام نجوم الليل والقمر أو طلوعهما أو نحو ذلك....

---

(٨٠) الشريف المرتضى، **أمالي المرتضى**، ١/٥٢-٥٣

(٨١) الفارقي، الإفصاح في **شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص ١٩٢-١٩٣

والثالث: أن ينصبهما بـ"تبكي " كأنه قال: تبكي الشمسُ نجومَ الليل والقمرَ، أي عليهما.....

والرابع: أن يكون أراد الواو التي في معنى (مع) ، فكأنه قال: تبكي عليك نجوم الليل والقمر، أي: مع نجوم الليل والقمر، فيكون مفعولًا معه وهذا أبعدها...)).

٤ - **العوامل:** تعدُّ نظرية العامل في النحو العربي من أكثر النظريات التي سيطرت على تفكير النحاة وشغلت حيزًا كبيرًا، واستوعبت كثيرًا من جهودهم في مجال البحث النحوي، فقد تسابق الدارسون إلى تناولها وتحليلها والبناء عليها، وكان شعر جرير منبعًا ثرًا لإغناء هذه القضية بالشواهد التي قُعِّدَتِ اللغةُ على أساسها، فقد تحدث المبرد عنها في "المقتضب" وذكر شاهدًا من شعر جرير، فقال: ((هذا باب ما دخلت عليه "لا " لم تُغَيِّرْهُ عن حاله) لأنه قد عَمِلَ فيه الفِعْل، فلم يجز أن يعملَ في حرف عاملان، وذلك قولك: لا سَقْيًا....ولا كَرامةً ولا مَسَرَّةً، لأنَّ الكلام كان قبل دخول "لا": أفعلُ هذا وكرامةً، ومسرَّةً، أي: وأكرمك وأَسرُّكَ، فإنَّما نصبه الفِعْل فلما دخلت عليه "لا" لم تغيره. وكذلك: لا سلامٌ عليك، وهو ابتداء ومعناه الدعاء، على ذلك قال الشاعر:

وَنُبِّئْتُ جَوَّابًا وسَكْنًا يَسُبُّنِي وعَمْرو بْنَ عفْرا لا سَلَامٌ عَلَى عَمْرِو))[٨٢]

- الفاعل والعامل فيه:

ذكر ابن السيِّد البطليوسي:

((أَيُفَايْشُونَ وَقَدْ رَأَوْا حُفَّائَهُمْ قَدْ عَضَّهُ فَقَضَى عَلَيْهِ الأَشْجَعُ

البيت لجرير.... والأشجع يرتفع على مذهب البصريين بكل واحد من الفعلين اللذين قبله، ولا يجوز ارتفاعه في قول الفراء إلا بالأول ، لأنَّه لا يجيز إضمار الفاعل

---

(٨٢) المبرد، **المقتضب**، ٤/ ٣٨١، والبيت لجرير في**ديوانه**، ص ٢٧٩.

قبل الذكر، كما لا يجيز إضمار المفعول، والبصريون يجيزون إضمار الفاعل قبل الذكر ولا يجيزون إضمار المفعول، وحجتهم أنَّ الفاعل لا يستغنى عنه فيضمر....، فلذلك لم يضمر قبل الذكر، و الكسائي يجيز ذلك ، ولا يضمر شيئًا، وقد حكى السيرافي أنَّ الفراء يجيز في: "قام وقعد زيد" أنْ يرفعَ "زيد" بالفعلين معًا. وهذا غلط، لأنَّه لا يعمل عاملان في اسم واحد في حال واحدة، فيلزم بحسب هذا الرأي الفاسد أنْ يرتفعَ " الأشجع "بعضه وقضى جميعا)) (٨٣)

المحور الثالث: الضرورة الشعرية في النحو

إنَّ قضية الضرورة وما أثارته من اهتمام لدى العلماء تعدُّ أحدَ الموضوعات التي استهوت عدداً غير قليل من الدارسين، وشغلت أذهان الكثير من القدماء، والمحدثين وذلك للعلاقة المتينة بين اللغة والشعر؛ إذ إن الشعر من المصادر الرئيسة التي استمد منها العلماء قواعد اللغة وأصولها. ولكنهم وجدوا فيه بعض الألفاظ والتراكيب التي تشذُّ عن هذه الأصول التي استنبطوها منه ومن كلام العرب المحتج بكلامهم فدفعهم ذلك إلى التأمل والتماس العلل. ومن ذلك ما ورد في شعر جرير:

أولًا: اضطرار الشاعر إلى تغير بعض الحركات في البيت

قد يلجأ بعض الشعراء إلى تغير بعض الحركات في البيت الشعري، وقد عدّه بعض النحويون من باب الضرورة الشعرية في حين رأى بعض النحاة أنّ ذلك شاذًا لا وجه له في العربية، ومن أمثلة ذلك:

---

(٨٣) البطليوسي، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، ص٣٥٥، والبيت لجرير في **ديوانه**، ص ٥٤٤.

أ) **تسكين المرفوع**

ومن أوضح هذه الشواهد على تسكين المرفوع ما أورده ابن جني في تعليله لبيت جرير: (٨٤)

سِيْرُوا بَنِي العَمِّ فالأهوازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَى فلا تعرِفْكُم العَرَبُ

فقد قال ابن جني:

((فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تُستعمل في النطق بها، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئًا من الحركة، مشبَعةً لا مختلسةً، أعني: إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع؛ بغير صوت يُسمع هناك؛ لم يبقَ وراء ذلك شيءٌ يُستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر، ألا ترى إلى مُصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلّتها ولُطفها، حتى يُخرجوها تارةً مختلسة غير مُشبعة؛ وأخرى مُشَمّة للعين لا للأذن، ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانًا صريحًا ما أنشده من قوله..... وأنشدنا أبو علي -رحمه الله - لجرير: سيروا بني العم.... بسكون فاء "تعرفكم"، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين)) (٨٥)

فابن جني علَّل هذا التسكين مسندًا ذلك للعرب التي قد تميل إلى التسكين طلباً للتخفيف، وفي تسكين المرفوع لغةٌ لتميم – قبيلة الشاعر – وأسد، فليس في هذا إنكار.(٨٦)

---

(٨٤) ينظر البيت لجرير، **الديوان**، ص ٤٦ورواية **الديوان** (فلا تعرفكم) ، ورواية **شرح الجمل** لابن عصفور (فما تعرفكم) ٢/٥٨٣

(٨٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ١/ ٧٣

(٨٦) ينظر المصدر السابق

وأشار إلى مثل هذا ابن سيده في "المخصص " بعد ما ذكر بيت الشعر السابق قائلاً: ((هكذا أنشده أبو علي، وقد سئل عنه بالموصل، فجعله مثل: فاليوم أشرب))[٨٧]

أما ابن عصفور فقد أورده في "باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر" فقال: ((وقول جرير: سيروا.... فسكّن الفاء من تعرفكم إجراءً للمنفصل مجرى المتصل؛ فجعل "رِفكَ كَفِعُلَ" وإن لم يكن في الكلام لأنه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه لثقل الضمة)) [٨٨].

وبالرجوع إلى "الديوان" نرى أن جريراً قد قال هذا البيت في مقطوعةٍ يهجو بها بني العم وأعانوا عليه الفرزدق، وهي برواية "فلم تعرفكم " فلا شاهد حينئذٍ فيه[٨٩].

وقد أشار ابن منظور في "لسان العرب " إلى هذا البيت وعزا هذا التسكين إلى التخفيف بقوله: ((فيه ضمة بعد كسرة، وذلك مستثقلٌ فسكن)).[٩٠]

ب) كسر نون الجمع

الأصل في نون جمع المذكر السالم أن تكون مفتوحة فيقول ابن هشام في باب جمع المذكر السالم: ((ونون الجمع مفتوحة، وكَسْرُها جائزٌ في الشعر بعد الياء كقوله: *وأَنْكَرْنا زَعَانِفَ آخرينٍ*)) [٩١]

---

(٨٧) ابن سيده، علي ابن إسماعيل، **المخصص في اللغة**، مادة (عرف) ١٨٨/١٥

(٨٨) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٥٨٣/٢

(٨٩) ينظر جرير، **الديوان**، ص ٤٨

(٩٠) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عبد) ٢٧٤/٣

(٩١) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ٤٩/١، والبيت لجرير، ينظر **الديوان** ص ٥٧٧ ، وصدره: عرفنا جعفرا وبني عبيد.

وقد عدَّ ابن عقيل ذلك شاذاً، فقال: ((وليس كسرها لغة، خلافا لمن زعم ذلك)) (٩٢)

ج) تسكين آخر الفعل الناقص (اليائي)

فقد ذكر الفارقي قول جرير:

هُوَ الخَلِيْفَةُ فَارْضَوا مَا رَضِيَ لَكُمْ بَالْحَقِّ يَصْدَعُ مَا فِي قَوْلِهِ جَنَفُ

فأسكن الياء في: رضي، والوجه فتحها.(٩٣)

د) تحريك ياء الاسم المنقوص

ذكر ابن السراج قول جرير:

فَيومًا يُجَازِينَ الهَوى غَيْر مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُوْلًا تَغَوَّلُ

شاهداً على تحريك الياء في كلمة (ماضي) للضرورة الشعرية، وكان القياس إسكانها لأنَّها اسم الفاعل من الفعل مضى يمضي.(٩٤)

وقول أبي زيد الأنصاري: ((وإنَّما يجوز هذا في الضرورة، ويدلك على ما قلنا من أنَّه قدَّر الباء متحركة، ثم حذف الحركة؛ ما تفعله العرب في نظير هذا إذا احتاجت إليه في الشعر، أنشد أهل العربية لجرير: فيومًا يجازين...))(٩٥)

ثانيًا: إقامة حرف الجر و مجروره مقام الفاعل مع وجود المفعول به

وقد عدَّ هذا ابن جني من أقبح الضرورات؛ إذ قال: ((فإن قلت: فقد قال:

وَلَو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جَرْو كَلْب لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرِو الكِلابَا

---

(٩٢) ابن عقيل، عبدالله العقيلي، **شرح ابن عقيل** ٦٨/١

(٩٣) ينظر الفارقي، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص ٩٥، والبيت لجرير في **ديوانه**، ص٣٩٠،

(٩٤) ينظر ابن السراج، الأصول، ٤٤٣/٣، والزمخشري، **المفصل**، ص ٣٨٦، والبيت لجرير في **الديوان**، ص ٤٥٥.

(٩٥) أبو زيد الأنصاري، **النوادر في اللغة**، ص٢٢٦.

فأقام حرف الجرِّ و مجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتدُّ به أصلًا، بل لا يثبت إلا محتقَرًا شاذًا))[٩٦].

أما أبو نصر الفارقي فيوجه إعرابه: ((أن يكون القائم مقام الفاعل مصدر "سُبَّ" فهو مقدر في المعنى، فأسند الفعل إليه وبقي الكلام نصبًا على الأصل، فكأنه في التقدير: "لسُبَّ السبُّ الكلابا"، وهذا ضعيف

جدًا..... وإنما جاز تأول مثل هذا البيت لضرورة الشعر ولا يجوز في الكلام))[٩٧]

ثالثًا : الترخيم

وأمثلته كثيرة عند جرير، ويمكن بيان ذلك وَفقًا لما يلي:

١ - **ترخيم الضرورة:** وهو ما وقع في غير النداء نحو ما أنشد سيبويه لجرير[٩٨]:

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

وقد عدَّهُ سيبويه من باب "ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا"[٩٩].

وعلَّق أبو زيد الأنصاري على هذا البيت قائلًا: ((فأجراه في غير النداء لما اضطر كما أجراه في النداء، وهو من أقبح الضرورات)) [١٠٠]. أي يريد "أمامة " فرخم، وأجازه الكوفيون وعند البصريين للضرورة.[١٠١]

---

(٩٦) ابن جني، **الخصائص**، ٣٩٧/١، والبيت منسوب لجرير في **الخزانة**، ٣٧٧/١، وبلا نسبة في ابن جني، **الخصائص** ٣٩٧/١، وابن يعيش **شرح المفصل** ٧٥/٧، ويعقوب، أميل، **المعجم المفصل**، ١٠٣/١

(٩٧) الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ص ٩٣.

(٩٨) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ٢٧٠/٢، والبيت لجرير في **الديوان**، تحقيق نعمان أمين طه، ٢٢١، ويعقوب، أميل، **المعجم المفصل ٧**/٤٧

(٩٩) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ٢٧٠/٢،

ويقول السيرافي في شرحه للكتاب: ((وقد اختلف النحويون في الوجه الأول من الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر كقولك: "هذا حنظل قد جاء " و"هذا هرق قد جاء " و" مررت بهرق وحنظل " تحذف آخره وتبقي المحذوف على حاله، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه، وأنشدوا في ذلك أبياتًا منها:

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أراد: أمامة، فحذف الهاء وبقيت الميم على حالها، وهي غير منادا))[١٠٢]

ويلقي عباس حسن الضوء على هذه القضية ويشترط لصحتها اجتماع ثلاثة شروط، فيقول: ((ترخيم الضرورة الشعرية: هذا النوع مقصور على غير المنادى، ولا يصح إجراؤه إلَّا بعد أنْ تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة:

أولها: أن يكون في الشعر

ثانيها: أن يكون المرخم غير منادى، ولكنَّه صالح للنداء؛ فلا يصح ترخيم لفظ "الغلام" لأنَّه لا يصلح للنداء بسبب وجود "ال".

ثالثها: أن يكون المرخم إما زائدًا على ثلاثة، وإما مختومًا بتاء التأنيث))[١٠٣]. ثم ساق بيت جرير السابق شاهدًا على ما قال.

٢ - **الترخيم الواقع في النداء:** قدّم ابن عصفور تعريفًا للترخيم مستشهدًا لهذه القضية ببيت لجرير، فقال: ((الترخيم في اللغة التسهيل والتليين، وهو في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء)) [١٠٤] ومن ثم مثّل على ترخيم ما آخره تاء

---

(١٠٠) أبو زيد الأنصاري، **النوادر في اللغة**، ص ٥٧، وينظر البغدادي، **الخزانة**، ٢/٣٦٤

(١٠١) ينظر الأنباري، عبد الر حمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ١/٣٤٧

(١٠٢) السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، **شرح السيرافي على كتاب سيبويه**، ٢/١٣٧-١٣٨

(١٠٣) حسن، عباس، **النحو الوافي**، ٤/ ١١٢

(١٠٤) ابن عصفور الأشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ٢/ ١١٣.

في مثل: "عائشة " ((فتقول: فيه إذا رخمته: يا عائشَ أقبلي؛ فإن وقفت قلت: يا عائشهْ، ولا بدَّ من الهاء؛ لأنَّهم عزموا على حذف التاء، وهي حرف معنى، فكرهوا أن تذهب بالجملة؛ فأرادوا أن يكون في الوقت معوِّضًا منها، و لايجوز عدم التعويض إلا في ضرورة شعر. سمع سيبويه –رحمه الله – من يقول:

في " حرملة": يا حرمل، ولا يجوز أن يعوض منها الألف إلَّا في القوافي كقوله:

وَمَا عَهْدٌ كعهدِكِ يا أُماما))[١٠٥].

رابعًا: الترنم والإنشاد

أفاض سيبويه الحديث في هذه القضية، مفردًا لها بابًا سماه " باب وجوه القوافي في الإنشاد"، وقال: ((أما إذا ترنَّموا فإنَّهم يلحقون الألفَ والياءَ والواوَ ما ينوَّن وما لا ينوَّن؛ لأنَّهم أرادوا مدَّ الصوت....وما لا ينوَّن فيه قولهم – لجرير:

*أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَ العِتَابَا *))[١٠٦]

وقال في الرفع بيتًا آخر لجرير: [١٠٧]

مَتى كَانَ الخِيامُ بِذي طلوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامَ

وقال في الجرِّ أيضًا بيتًا لجرير: [١٠٨]

أَيْهاتَ مَنَزِلُنا بِنَعفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكةً مِن الأَيَّامِي

---

(١٠٥) ابن عصفور، **شرح الجمل** ٢/١٢٣-١٢٤، وينظر سيبويه، **الكتاب** ٢/٢٤٤، والبيت لجرير في **ديوانه** ص ٥٠٢.وصدره "أصبح وصل حبلكم رماما"

(١٠٦) سيبويه، **الكتاب**، ٤/٢٠٤-٢٠٥. والبيت لجرير في **الديوان**، ص ٦٤.

(١٠٧) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ٤/٢٠٦، والبيت لجرير في **الديوان**، ص ٥١٢.

(١٠٨) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ٤/٢٠٦، والبيت منسوب إلى جرير في ابن جني، **الخصائص ٣**/٤٣ويعقوب، أميل، **المعجم المفصل** ٧/٣١٥

ثم علَّق سيبويه على الأبيات السابقة بقوله: ((وإنَّما ألحقوا هذهِ المدَّةَ في حروف الرويّ، لأنَّ الشِّعْرَ وُضِعَ للغناء والترنُّم، فألحقوا في كل حرف الذي حركته منه، فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه:

أما أهل الحجاز فَيدعون هذه القوافَي ما نُوِّنَ منها، وما لم ينوَّن على حالها في الترنُّم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وأما ناسٌ كثيرٌ من بني تميم فإنهم يُبْدِلون مكانَ المدةِ النونَ فيما ينوَّن، وما لم ينون، لّما لم يريدوا الترنُّم أبدلوا مكان المدة نونًا، ولفظوا بتمام البناء، وما هو منه...

وأما الثالث: فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام، ولم تكن قوافي شِعْرٍ، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون – لجرير –

*أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَ *

.....وكان هذا أخف عليهم)) (١٠٩)

ومن خلال النص السابق لسيبويه نرى أنَّ من أتى بعده سلك مسلكه في هذه القضية، وسوف نعرض لبعض آراء العلماء حول هذا الأمر على النحو الآتي:

- ذكر أبو جعفر النحاس في "باب ما يحذف ويطلق من القوافي " فقال: ((فيزيدون في المضموم "واوًا"، وفي المكسور "ياءً"، وفي المفتوح "ألفاً" في الإطلاق))(١١٠)

- تناول التبريزي هذه القضية في كتابه: "الوافي في العروض والقوافي " عند حديثه عن الوصل بقوله: ((والوصل يكون بأربعة أحرف، وهي: الألف، والواو،

---

(١٠٩) سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٢٠٦-٢٠٨،

(١١٠) النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٣٣٦

والياء، والهاء، سواكن يتبعن ما قبلهنَّ، يعني حرف الروي، فإذا كان مضمومًا كان بعدها الواو، وإذا كان مكسورًا كان بعدها الياء، وإذا كان مفتوحًا كان ما بعدها الألف، والهاء ساكنة ومتحركة)) (١١١) وبعد حديثه هذا أورد أبيات جرير –آنفة الذكر – شاهدًا على ما يقول.

- تحدث ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي عن تنوين الترنم فقال: ((وتنوين الترنم:

هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضًا من حروف الإطلاق، وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف، فمثال كونه في الاسم..... وقال الآخر { جرير} :

أَقلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ)) (١١٢)

ويبدو أنّ ابن عصفور قد تابع بذلك قول ابن جني، حيث أوجب حمل ذلك "على أنه تنوين الإنشاد"(١١٣).

المحور الرابع: لغة تميم والنحو

تمثل لغة قريش المثل الأعلى بين لغات القبائل العربية المشهود لها بفصاحتها لأنها حصيلتها وبها نزل القرآن الكريم، ولعل هذه الفصاحة والبلاغة حدت بكثير من الشعراء إلى استعمال لغة القرآن في شعرهم وهذا يعنى تفضيلهم للغة قريش على

---

(١١١) التبريزي، الوافي في العروض والقوافي، ص ٢٢٤

(١١٢) ابن عصفور الأشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ١/١١٠.، وسبق تخريج البيت.

(١١٣) ينظر ابن جني، **الخصائص**، ٢/٩٨.

غيرها من اللغات [١١٤] ، وجرير أحد شعراء عصره الذين مازجوا في توظيفهم اللغوي بين لغة قريش ولغة قومه ؛ فلم تطغُ إحداهما على الأخرى.

ومن استعمالاته للغة تميم في شعره، ما أورده الزجاجي بقوله: ((زعم سيبويه.... أنَّ بعضَ العرب إذا قدَّمَ خبرَ "ما" نَصبَ بها، وهذا وهمٌ منه ؛ لأنَّه قال: بعض العرب يشبه "ما" بليس، فكما يقدَّم خبر ليس كذلك يقدَّم خبر "ما"، وهذا لا يجوز، لأنَّ "ليس " فعل، و"ما" حرف جاء لمعنًى، وكان القياس أن يكون "ما" بما بعده مبتدأً وخبرًا، وهي لغة بني تميم، قال سيبويه: ولغة بني تميم أقيس، وقد قال جرير:

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إليَّ نَدّا ومَا تَيْمٌ لِذي حَسْبٌ نَدِيْدُ

فرفع بها، وإنَّما "ما" مشبهة بليس في لغة أهل الحجاز، ما دام يُنفَى بها، وإذا أوجبْتَ رجعَتْ إلى أصلها وفارقت "ليس". وقد نطق القرآن بلغة الحجاز. قال الله جل وعزَّ ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا ﴾وقال في أُخرى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[١١٥].

المحور الخامس: التذكير والتأنيث

اعتنى الباحثون قديمًا وحديثًا بمسألة التذكير والتأنيث عنايةً تفوق عنايتهم بأيِّ ظاهرة لغوية، فقلَّما نجد لغويًا من القدامى إلَّا وأفرد لهذه المسألة كتابًا خاصًّا أو رسالةً خاصةً، واحتفل النحاة كثيرًا في دراساتهم بالشواهد المستمدة من شعر جرير، وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على بعضٍ منها موردين تعليقات النحاة عليها.

---

(١١٤) ينظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ١٥٩، و الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو** ٥٩.

(١١٥) الزجاجي، **مجالس العلماء**، ص ٩٠، والآيتان الكريمتان؛ الأولى من سورة يوسف آية رقم ٣١، والثانية من سورة المجادلة آية رقم ٢، والبيت لجرير في **ديوانه**، ص ١٦٤، برواية: (أتيمٌ تجعلون إلي ندا وهل تيم لذي حسب نديد)

١ -**الإضافة إلى المؤنث:** ومن الشواهد التي أوردها النحاة في هذا الباب بيت جرير[١١٦]:

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ

فقد بحث سيبويه – وغيره - في هذا البيت قضية الإضافة إلى المؤنث: ((وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبَتْ بعضُ أصابعِه، وإنَّما أنَّثَ البعضَ لأنَّه أضافَهُ إلى مؤنَّث هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه، لأنَّه لو قال: ذهبَتْ عبدُ أمِّك؛ لم يَحْسُنْ. ومما جاء مثله في الشعر....ومثله قول جرير: إذا بعض السنين....؛ لأنَّ بعضَ ههنا سنون))[١١٧]

وتحدَّثَ ابنُ عصفور عن هذه القضية قائلًا: ((إلَّا أنْ يكون المذكر مضافًا إلى مؤنث في المعنى، ويجوز أنْ تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول؛ وذلك نحو قولك: ذهبت بعض أصابعه، والبعض مذكر، وأخبر عنه إخبار المؤنث لما ذكر، نحو قوله: إذا بعض السنين.... فأخبر عن بعض السنين كما يخبر عن المؤنث لأن بعض السنين في المعنى سنون))[١١٨]

ومما يدعم ما تبناه النحاة من رأي سابق موافقة اللغة له إذ جاء في "لسان العرب" عن ابن سيده: ((وهذا قبيح من الضرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأنَّه خروج عن أصل إلى فرع، و إنَّما المستجاز من ذلك: ردُّ التأنيث إلى التذكير؛ لأنَّ التذكير هو الأصل بدلالة أنَّ الشيء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث، فعلم بهذا عموم التذكير، وأنَّه هو الأصل الذي لا ينكر، ونظير هذا الشذوذ قوله -وهو من أبيات "الكتاب"-:

---

(١١٦) ينظر جرير، **الديوان**، ص ٥٠٧.

(١١٧) سيبويه، **الكتاب**، ١/٥١-٥٢

(١١٨) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٢/٣٩٧.

إذا بعض السنين... قال: وهذا أسهل من تأنيث الصوت؛ لأنَّ بعضَ السنين: سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين، وليس الصوت بعض الاستغاثة، ولا من لفظها، والجمع أصوات)) [١١٩]

وقد ذكر سيبويه مثالًا آخر [١٢٠]:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُورُ المَدِيْنَةِ والجِبَالُ الخُشَّعُ

فقد أضاف السور وهو مذكر إلى المدينة وهي مؤنث، وأنث الفعل: تواضعت، أي أنه أراد: تواضعت المدينة[١٢١]

وقد علّق الفراءُ كذلك على البيت؛ فقال: ((وروى أبو عبد الله: تواضعت، كيف: تواضعت، والسور مذكر؟ قلتُ: إنَّ السورَ هو المدينة، وإذا أضفتَ شيئًا إلى شيءٍ ومعناهما متفق، فربما ذهب الشاعر بالأول إلى الثاني إن كان الثاني جمعًا أو واحدًا أو مؤنثًا أو مذكرًا أخرج الفعل على عدد المخفوض ولم ينظر إلى الخافض))[١٢٢] ونشير إلى أنَّه ذكر البيت برواية: (تضعضعت) بدلًا من (تواضعت) وهو يوافق سيبويه فيما ذهب إليه.

أما أبو عبيدة فذكرها في معرض تعليقه على الآية الكريمة ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾[١٢٣] إذ قال: ((إنَّها جمعُ صورةٍ..... بمنزلة قولهم: سور المدينة، واحدتها سورة)) [١٢٤]، ثم يذكر البيت، وهو بهذا القول يبطل الشاهد في البيت.

---

(١١٩) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (صوت) ٢/ ٥٧

(١٢٠) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ١/٥١-٥٢، والبيت لجرير في **الديوان** ص ٣٤٥.

(١٢١) ينظر الأنبا ري، محمد بن قاسم، ، **المذكر والمؤنث**، ٥٩٥، والنحاس، **شرح أبيات سيبويه**، ٣٠

(١٢٢) الفراء، **المذكر والمؤنث**، ص٣٧.

(١٢٣) سورة الأنعام ٧٣، وسورة النبأ ١٨

(١٢٤) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ١/١٩٦

ويشرح النحاس هذا البيت في باب "ما يخبر فيه عن المضاف مرة إنْ شئت، وإنْ شئت عن المضاف إليه، وهو ما جمع بين مذكر ومؤنث، فيرد الفعل على المعنى"، فقال: ((تواضعت سور المدينة، والسور مذكر، ولكن لما كان من المدينة، ردَّ الفعل على المدينة)) (١٢٥)

ويذهب الزجاجي إلى رأي أبي عبيدة، فيقول: ((قال أبو عبيدة: تواضعت سور المدينة، إنَّما أنثَّ؛ لأنَّه جمع سورة، يقال: سورة البناء للقطعة منها، والجمع سُوْر، كما قال: دُرة ودُرَّ)) (١٢٦)

وخلاصة القول: أنَّ المضاف المذكر يستفيد من المضاف إليه التأنيث إذا تحقق شرطان:

أولهما: أن يكون هذا المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو تجمعه به صلة قوية؛ أو يكون كلًا له.

ثانيهما: أن يصلح المضاف للحذف، ويقوم المضاف إليه مقامه.

وبهذين الشرطين يكون المضاف قد اكتسب التأنيث قياسًا، وهذا قليل بالنسبة لعدم التأنيث (١٢٧)

وعليه فإنَّ بيتي جرير جاءا على القياس القليل وبدرجة بلاغية أضعف بالنسبة لعدم التأنيث.

٢ - **الفصل بين الفعل والمؤنث:** إذا فصل الفعل عن المؤنث فإن الفعل يذكر، وجاء على ذلك بيت جرير (١٢٨) :

---

(١٢٥) ينظر النحاس، **شرح أبيات سيبويه**، ص ٣٠

(١٢٦) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص ١٣٨

(١٢٧) ينظر حسن، عباس، **النحو الوافي**، ٦٣/٣

(١٢٨) ينظر جرير، **الديوان**، ٥١٥.

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

علَّق المبردُ على البيت قائلًا: ((فإنَّما جاز للضرورة في الشعر جوازًا حسنًا، ولو كان مِثْلُهُ في الكلام لكان عند النحويين جائزًا على بُعْدٍ. وجوازُه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم: أنَّ ذلكَ الكلامَ صارَ عِوضًا من علامة التأنيث؛ نحو حضر القاضي اليومَ امرأةٌ، ....والوجه ما ذكرت لك)) (١٢٩).

وعلَّق محمدُ بن القاسم الأنباري على هذا البيت قائلًا: ((فإذا فصلت بين فعل المؤنث وبينه بشيء اعتدل التذكير والتأنيث كقولك: ضرب زيدًا هندٌ، ضَرَبَتْ زيدًا هندٌ، فمن أنَّث لَزِمَ القياسَ، ومن ذكَّر قال: لما حجز بين الفعل والمؤنث حاجز رجع الفعل إلى أصله ، والقياس التأنيث، والتذكير جائز...، وقال الشاعر في تذكير فعل المؤنث لما فصل بينهما....، وأنشد الفراء: لقد ولد الأخيطل...)) (١٣٠)

ويعلِّقُ الفارقي على هذا البيت في موضعين: أحدهما عند قوله: ((ذكر الفعل لضرورة الشعر، كما قال جرير: لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطَلَ.... والقياس: ولدت)) (١٣١)

ويقول في الموضع الثاني : ((وهو هاهنا أقبح منه في "ولد"؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ إذا حُذِفَتْ مع الفصل أحسن منه مع غير الفصل)) (١٣٢) وهو في هذين الموضعين يذكر ضرورة الشعر والاستحسان، وهذا ما ذهب إليه المبرد.

أما الزمخشري فقد بيَّن أنَّ: ((التأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة..... وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل... والحقيقي أقوى؛ ولذلك امتنع في حالة السعة:

---

(١٢٩) المبرد، **المقتضب**، ١٤٨/٢

(١٣٠) الأنباري، محمد بن القاسم، **المذكر والمؤنث**، ص ٦١٦-٦١٨

(١٣١) الفارقي، الإفصاح في شرح مشكلة الإعراب، ص ١٦٣

(١٣٢) المصدر السابق، ص ٢٧١

جاء هند، وجاز: طلع الشمس، وإن كان المختار: طلعت ، فإن وقع فصل استجيز نحو قولهم: حضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ ، قال جرير:

*لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سَوْءٍ *

وليس بالواسع ، وقد ردَّه المبرد)) [١٣٣] ولعلَّ الزمخشري يقصد بقوله (ردَّه المبرد) أي: في الكلام غير الشعر، أما الشعر فاعتبره جوازًا حسنًا كما هو واضح من كلام المبرد السابق الذكر .

ويشرح ابن يعيش قول الزمخشري : "فإن فصل بينهما فاصل "، فيقول: ((من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور جاز سقوط علم التأنيث)) [١٣٤] ، ومن ثم يسوق ابن يعيش بيت جرير السابق معلّقًا عليه بقوله: ((الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقيًا لوجود الفصل بالمفعول)).[١٣٥] و ساغ ذلك للفصل بين المسند والمسند إليه.[١٣٦]

وخلاصة القول :

-إنَّ قضية نظام الجملة وتغيير نمطها المألوف بتقديم أو تأخير، هي موضع اختلاف وتأويل بين النقاد، تصح في موضع عند بعضهم، وتشذ وتستقبح عند آخرين، والواقع أنَّ جريرًا لم يتعمد هذا التغيير في شعره، مثلما تعمدها الفرزدق الذي وصفه ابن سلام بقوله: ((كان يداخل في الكلام، وكان ذلك يعجب أصحاب النحو))[١٣٧] ولعلَّ عدم تعمد جرير المداخلة جعل نمط جملته لا يلفت إليه النقاد،

---

(١٣٣) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٩٨

(١٣٤) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥/ ٩٢

(١٣٥) المصدر السابق

(١٣٦) ينظر **المصدر السابق**، والكلام للمحقق في الحاشية

(١٣٧) الجمحي، ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، ١/٣٦٤

فجاء نقدها نزرًا، وإذا مروا بشيء منها تأولوه بتوجيه إعرابي أو احتمال إعرابي لا يثير شكاً في فصاحة جرير.

- التعقيد والمداخلة من الأمور التي اهتم بها نقاد النحو الذين كانوا يجدون فيهما مادة الدرس الذي تبنوه، فوجدوا ذلك عند الفرزدق، ورأوا سلامة الجملة بشكل عام عند جرير.(١٣٨)

- لم يوصف جرير باللحن –أساس النقد النحوي – في شعره، وإن وجد شيء من ذلك فقد خرجه النقاد، أو جعلوه ضرورة شعرية تصحب أحيانًا بالتعليل، كما أن مكث جرير في البادية، ساعده على خلو معظم شعره من التعقيد واللحن وهما بغية النقاد في تلك الحقبة.

- شواهد جرير النحوية إما أن تمثل تأييدًا للقضية المساقة من أجلها، أو تتخذ ميزانًا بين المدرستين كما هو واضح في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري(١٣٩).

- اتخذت معظم الأحكام التي ساقها بعض العلماء على شعر جرير طابع التخريجات التي تشبه الدفاع

عن جرير كما فعل أبو نصر الفارقي.

- أنَّ صورة شعر جرير، خلال القضايا التي عرضناها في هذا البحث تظهر لنا مدى تقايسها النحوي وبعدها عن اللحن والمداخلة والتعقيد، إلَّا ما جاء لضرورة شعرية يفعلها الفحول وتأتي على لغة العرب.

---

(١٣٨) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٨.

(١٣٩) ينظر أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٧٥، ٢٤٣، ٢٣٩، ٣٥٣، ٤٤٤، ٤٧٦، ٥٣٨، ٦٥٥.

المصادر والمراجع

[١] أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، *نقائض جرير والأخطل*، تحقيق: أنطوان اليسوعي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، دار المشرق، ط١، ١٩٢٢م

[٢] أبو حيان الأندلسي، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

[٣] أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، *النوادر في اللغة*، تحقيق: محمد عثمان، مراجعة: أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م

[٤] أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي: *مجاز القرآن*، تحقيق: محمد فؤاد، القاهرة، الناشر محمد سامي الخانجي، ط١، ١٩٥٤م.

[٥] الأشموني، نور الدين علي محمد، *شرح الأشموني على الألفية*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٥م.

[٦] الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، *الأغاني*، تحقيق: إحسان عباس وإبراهيم السعافين، دار صادر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢ م

[٧] الأفغاني، سعيد، *في أصول النحو العربي*، جامعة دمشق، ط٣، ١٩٦٤م.

[٨] أميل يعقوب، *المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦

[٩] الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد

- *الإنصاف في مسائل الخلاف*، وبهامشه الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، القاهرة، ١٩٨٧ م،

• *المذكر والمؤنث*، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، بغداد، مطبعة العاني، ط١. ١٩٧٨م.

[١٠] البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩ م.

[١١] البغدادي، عبد القادر عمر، *خزانة الأدب*، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٧٩ م.

[١٢] ابن أبي الربيع، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، ابن أبي الربيع، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٩، ١٩٨٦م.

[١٣] ابن جني، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٥٢م.

[١٤] ابن خلكان، أحمد بن محمد، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٩ م.

[١٥] ابن السراج، محمد بن سهل، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

[١٦] ابن سلام، محمد الجمحي، *طبقات فحول الشعراء*، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ط٢، ١٩٧٤ م.

[١٧] ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، *المخصص في اللغة*، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨ م.

[١٨] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي:

- *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢ م.
- *المقرب*، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري ، بغداد، ط١، ١٩٧٢م

[١٩] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، *شرح ابن عقيل على الألفية*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت، دار العلوم الحديثة.

[٢٠] ابن قيم الجوزية، *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م.

[٢١] ابن مالك، محمد بن عبدالله، *شرح التسهيل*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، و طارق فتحي السيد، دار الكتب العملية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

[٢٢] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم، *لسان العرب*، المؤسسة المصرية العامة للتأليف طبعة مصورة عن بولاق ومعها تصويبات وفهارس متنوعة، القاهرة، وطبعة صادر بيروت.

[٢٣] ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري:

- *أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ومعه هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء الندوة الجديدة، ط٦، ١٩٨٠ م
- *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

[٢٤] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، *شرح المفصل*، عالم الكتب العلمية، بيروت، ط١

[٢٥] التبريزي (الخطيب) ، أبو زكريا يحيى بن علي، *الوافي في العروض والقوافي*، تحقيق: فخر الدين قباوة وعمر يحيى، المطبعة العربية ، حلب، ط١، ١٩٧٠م

[٢٦] الجرجاني، عبد القاهر:

- *أسرار البلاغة*، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية،
- *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

[٢٧] جرير بن عطية الخطفي، *الديوان*، شرح محمد بن حبيب، شرح وتحقيق: محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٣ه.والديوان، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣، والديوان: شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

[٢٨] حسن، عباس، *النحو الوافي*، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٧٦م.

[٢٩] الرضي الاستربادي، رضي الدين الاستربادي، *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.

[٣٠] ريمون طحان، *الألسنية العربية*، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

[٣١] الزجاجي، أبو قاسم عبد الرحمن بن إسحاق:

- *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

- *الجمل في النحو*، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- *مجالس العلماء*، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩م،

[٣٢] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، *المفصل في علم العربية*، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٣٢٣ه

[٣٣] السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد، *سفر السعادة وسفير الإفادة*، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٣ م

[٣٤] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ط٤، ٢٠٠٤ م.

[٣٥] السيرافي، يوسف بن أبي سعيد السيرافي، *شرح السيرافي على كتاب سيبويه*، الجزء الثاني، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٠ م.

[٣٦] الشاطبي، أبو أسحاق إبراهيم بن موسى، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.

[٣٧] الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، *أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)* تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية، بيروت، ط١، ١٩٥٤ م

[٣٨] ضيف، شوقي، *المدارس النحوية*، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢ م.

[٣٩] عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، *الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية*، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.

[٤٠] العيني، محمود بن أحمد، *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت.

[٤١] الفارسي، أبو علي، *الإيضاح العضدي*، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٩٧٩م.

[٤٢] الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، *الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب*، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٠م.

[٤٣] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، *المذكر والمؤنث*، تعليق: مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٤٥ه.

[٤٤] القزويني (الخطيب) أبو عبدالله محمد بن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد بن عبد الرحمن، *الإيضاح في علوم البلاغة*، دار الكتب العلمية بيروت.

[٤٥] القيرواني، ابن رشيق، *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده*، تحقيق: محمد قرقزان، دمشق، ط٢ ١٩٩٤

[٤٦] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:

- *الكامل*، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار نهضة مصر، القاهرة.
- *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

[٤٧] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر، د.ت.

[٤٨] المرزباني، أبي عبيد الله محمد بن عمران، *الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء*، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٣هـ

[٤٩] النحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، شرح *أبيات سيبويه*، تحقيق: أحمد خطاب، مطبعة المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٩٧٤.

[٥٠] نعمان محمد أمين طه، *جرير حياته وشعره*، دار المعارف، مصر.

Grammatical Aspects in Jarir'r Poetry as Viewed by Grammarian

Dr. Ziad Mohammad Salman abu Sammor
Department of Arabic Languge, College of Art and Humanism-Yanbu
Taibah University, AL-Madinah AL -Munawarah
Kingdam of Saudi Arabia

Abstract. Grammatical Aspects in Jarir'r Poetry as Viewed by Grammarians.

Jrir is considered one of the most outstanding and most prolific poets of the Umayyad Age.As such, his poetry captivated the attention of ancient critics as the product of a distinguished poet whom they preferred to many of his contemporaries such as AL Farazdaq, Akhtal, Taglubi , among many others.

His poetry was the centre of much care of both critics and creative writers.They investigated his poetry and analyzed it in order to reveal his poetic world and foreground his artistic and literary character. Given all these , the present study seeks to highlight the most important issues raised by Jrir in his poetry and studied and analysed by grammarians later.

The article includes five basic headings: sentence order, morphology, poetic licence in grammar,Tamim's dialect and grammar and gender.